



منظمة سائس للتنمية الدبلوماسية وحقوق الإنسان
Sais Organization for Diplomatic Development and Human Rights

SOUTH 24

ملخص الندوة النقاشية

المجلس الانتقالي الجنوبي ومؤتمر

حضر موت الجامع:

نقاط التباين والتوافق في حضر موت

فبراير 2025م

عن الندوة:

نظم مركز سوٲ 24 للأخبار والدراسات ومنظمة سائس للتنمية الدبلوماسية في ندوة نقاشية بعنوان: "المجلس الانتقالي الجنوبي ومؤتمر حضرموت الجامع: نقاط التباين والتوافق في حضرموت"

محاور النقاش

- ✓ رؤية الطرفين لمستقبل حضرموت
- ✓ نقاط الاتفاق والاختلاف بينهما
- ✓ مقاربات لتعزيز وحدة الجبهة الحضرمية .

المتحدثون:

أكرم نصيب العامري، الأمين العام لمؤتمر حضرموت الجامع.
عمرو البيض، الممثل الخاص لرئيس المجلس الانتقالي الجنوبي.
د. هيفاء المعشي، أكاديمية وباحثة سياسية.

ميسر الندوة:

أنور التميمي، مستشار إعلامي ومحلل سياسي.

مدة الندوة:

118 دقيقة و10 ثواني.

إعداد الملخص:

البراء سالم، ناشط سياسي

مقدمة الندوة:

بدأت مقدمة الندوة بالتعريف عن محاورها الثلاثة، وهدف هذه الندوة في التأكيد على أهمية أن يكون المتابع على بينة ومعرفة بتفاصيل ما يجري في حضرموت، وأن يحصل على معلومات صحيحة وعلمية، حيث تم شرح الحالة في حضرموت باعتبارها ظلت بمنأى عن الصراعات المباشرة، ولكن الحرب ألقَتْ بظلالها على المشهد الحضرمي، مما أدى إلى تحالفات جيواستراتيجية بين قوى حضرمية فاعلة وأطراف محلية وإقليمية، حيث يتصدر المشهد السياسي في حضرموت مكونان رئيسيان وهما مؤتمر حضرموت الجامع والمجلس الانتقالي الجنوبي، بالإضافة إلى مكونات سياسية وعسكرية أخرى، وعلى الرغم من أن حضرموت تعتبر محافظة غنية بالإمكانات والثروات، إلا أن الوضع المعيشي فيها لا يقل سوءًا عن بقية المحافظات، بل قد يكون أسوأ في بعض المناطق، حيث شهدت العلاقة بين المكونين الرئيسيين بعض الاختلاف والتباين الذي ظهر على السطح، على الرغم من تقاسمهما نفس المطالب والتوجهات مع وجود تباينات بسيطة، لذلك فإن التأكيد على أهمية استكشاف رؤية كل طرف (مؤتمر حضرموت الجامع والمجلس الانتقالي الجنوبي) لمستقبل حضرموت ومشروعه السياسي، بالإضافة إلى مسارات التوافق والاختلاف بينهما.

ما هي رؤية كل من مؤتمر حضرموت الجامع والمجلس الانتقالي الجنوبي لمستقبل حضرموت؟ وكيف يرى كل طرف دور حضرموت في المشهد السياسي المحلي والإقليمي؟

تتلخص رؤية كل من مؤتمر حضرموت الجامع والمجلس الانتقالي الجنوبي لمستقبل حضرموت ودورها في المشهد السياسي المحلي والإقليمي في الآتي:

أولاً: رؤية مؤتمر حضرموت الجامع لمستقبل حضرموت:

يرى **أكرم العامري** أن حضرموت وفق رؤية مؤتمر حضرموت الجامع يجب أن تكون إقليمًا في دولة اتحادية فيدرالية، مع تحديد مفصل للوضع السياسي في الإقليم، وعلاقته بالسلطات المركزية، ونسبة تمثيل حضرموت في الدولة الفيدرالية الاتحادية المستقبلية ومعايير هذا التمثيل. وقد تم تضمين هذه التفاصيل في وثيقة مخرجات المؤتمر التي تتكون من 328 صفحة، ويؤكد على أن هذه المخرجات تمثل حضرموت سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، وأن المؤتمر هو الحامل لهذه المخرجات، نظرًا لعدم صدور أي اعتراض عليها من أي مكون سياسي أو مجتمعي داخل حضرموت حتى الآن، ويهدف مشروع المؤتمر إلى تعزيز اللامركزية والسلطات والصلاحيات اللامركزية في حضرموت، ويؤمن المؤتمر بـ **الشراكة** في حضرموت قوياً وفعالاً، ولا يدعي أنه الطرف الوحيد صاحب النفوذ، بل يعتبر جميع القوى السياسية شركاء في تقرير مصيرها السياسي والمستقبلي، حيث يسعى المؤتمر إلى نظام لا مركزي في ظل الدولة المستقبلية.

ثانيًا: رؤية المجلس الانتقالي الجنوبي لمستقبل حضرموت:

يرى **عمرو البيض** أن حضرموت جزء من الدولة الجنوبية المستقلة، في إطار اللامركزية التي تأخذ فيها محافظات الجنوب حيزًا كبيرًا من إدارة شؤونها ومقدراتها. وان رؤية المجلس في إدارة مرحلة الحرب حتى الوصول إلى الدولة الجنوبية المستقلة تتمثل في **الصراع مع الحوثيين** على الحدود، وتوفير الخدمات والأمن للناس في المناطق المحررة، وتمثيل قضية الجنوب في إطار العملية السياسية ويؤكد على إدراكه **لخصائص حضرموت** ومطالباتها وكيفية إدارتها في **الوقت الراهن**، مع دعم فكرة **الخصوصية** لحضرموت في إدارة شؤونها في **المستقبل**. حيث يدعم المجلس الانتقالي فكرة اللامركزية في حضرموت.

ثالثًا: دور حضرموت في المشهد السياسي المحلي والإقليمي:

يسعى مؤتمر **حضرموت الجامع** إلى أن يكون لحضرموت دورًا فاعلاً ومؤثرًا في تقرير مصيرها السياسي، وأن يتم تمثيلها في السلطات المحلية والمركزية، ويرى **المجلس الانتقالي الجنوبي** أن لحضرموت دورًا رياديًا في الحركة الوطنية الجنوبية، وأنها كانت منطلقًا للحراك الجنوبي، ويسعى إلى تمثيلها في إطار مشروعه السياسي في استعادة الدولة الجنوبية ويرى المجلس أن حضرموت مؤهلة لإيجاد نموذج حي على مستوى محافظات الجنوب.

بشكل عام:

يظهر من خلال استعراض رؤى الطرفين أن هناك توافقًا على أهمية دور حضرموت في المشهد السياسي المحلي، وضرورة تمثيلها في أي تسوية سياسية مستقبلية، ومع ذلك، يختلف الطرفان في كيفية تحقيق هذا التمثيل وفي تحديد شكل النظام السياسي الذي ستكون عليه حضرموت في المستقبل.

من الجدير بالذكر أن **هيفاء المعشي** ترى أن حضرموت ليست حكرًا على المؤتمر أو الانتقالي، وأن هناك العديد من القوى السياسية في الساحة، وأن الصوت الأساسي هو صوت المواطن.

ما هي نقاط الاتفاق والاشتراك بين مؤتمر حضرموت الجامع والمجلس الانتقالي الجنوبي؟ وأين

تكمن نقاط الاختلاف والتباين بينهما؟ وهل هذه الاختلافات جوهرية وعميقة أم يمكن تجاوزها؟

من خلال الندوة يمكن تلخيص نقاط الاتفاق والاشتراك والاختلاف والتباين بين مؤتمر حضرموت الجامع والمجلس الانتقالي الجنوبي، وتقييم مدى إمكانية تجاوز هذه الاختلافات على النحو التالي:

أولاً: نقاط الاتفاق والاشترك:

يتفق الطرفان على أن كلا المكونين نشأ بسبب **المظلومية** التي مورست في حق حضرموت والجنوب، يتفق الطرفان على أن لكلا المكونين **حضوراً فاعلاً** ومؤثراً على الأرض وقواعد شعبية وتنظيمية ذات تأثير بالغ على المشهد في حضرموت، يتفق الطرفان على أن كلاهما ينادي **بنظام جديد** ينهي الإقصاء والتهميش السياسي والاقتصادي الذي يعاني منه، يتفق الطرفان على أن كلاهما يسعى إلى **نظام فيدرالي** اتحادي قائم على الأقاليم، ويدعم المجلس الانتقالي الجنوبي فكرة **الخصوصية لمحافظة حضرموت** في إدارة شؤونها في المستقبل، ويدعم كلا الطرفين **اللامركزية** في حضرموت.

ثانياً: نقاط الاختلاف والتباين:

يرى مؤتمر حضرموت الجامع ضرورة **تحديد الوضع السياسي والإداري والأمني والعسكري لحضرموت** في أي نظام مستقبلي، حيث فصلت وثيقة المخرجات هذه الأوضاع المستقبلية، بينما لا يتحدث المجلس الانتقالي الجنوبي عن تفاصيل حول كيفية إدارة المحافظات الجنوبية في هذا النظام، ويرى مؤتمر حضرموت الجامع أنه **يمتلك الحق في تمثيل حضرموت** استناداً إلى مخرجات مؤتمره، بينما يرى المجلس الانتقالي الجنوبي أنه يمثل حضرموت في إطار مشروعه السياسي، وينطلق مؤتمر حضرموت الجامع من **اعتبارات تتعلق بحضرموت**، بينما ينطلق المجلس الانتقالي الجنوبي من **اعتبارات أشمل** وأوسع من حضرموت، ويرى المجلس الانتقالي الجنوبي أن **عدم وضوح الرؤية** لمستقبل حضرموت في إطار مؤتمر حضرموت الجامع يضعف العمل المشترك، بينما يرى مؤتمر حضرموت الجامع أنه يسعى لتعزيز **اللامركزية** في حضرموت، ويرى المجلس الانتقالي الجنوبي أن مؤتمر حضرموت الجامع يضع **حضرموت في حالة انتظار** للمشاريع التي تنتج، بينما يرى المؤتمر أن مشروعه هو مشروع **سياسي** بامتياز يهدف إلى تعزيز **اللامركزية**.

ثالثاً: تقييم مدى إمكانية تجاوز الخلافات:

بناءً على ما ورد في الندوة، يمكن القول أن الاختلافات بين الطرفين ليست **جوهرية** وعميقة بالقدر الذي لا يمكن تجاوزه. فالطرفان يتفقان على العديد من القضايا الأساسية، مثل المظلومية، وأهمية حضرموت، وضرورة تمثيلها في أي تسوية سياسية مستقبلية، وأهمية اللامركزية. حيث يرى الطرفان أنه **يمكن تجاوز الخلافات** من خلال الحوار الجاد والمسؤول على مستوى عالٍ بين الطرفين، والعمل على بناء الثقة بينهما، وتحديد الأهداف المشتركة التي يمكن العمل عليها سوياً، وقدم المشاركون في الندوة عدة **مقترحات لتجاوز الخلافات**، مثل:

• **التركيز على القضايا المحلية:** يمكن للطرفين التركيز على القضايا المحلية التي تهم المواطنين في حضرموت، مثل تحسين الخدمات، ومكافحة الفساد، وتعزيز التنمية

- **تأجيل القضايا الخلافية:** يمكن للطرفين تأجيل القضايا الخلافية التي يصعب التوصل إلى اتفاق بشأنها في الوقت الحالي، والتركيز على القضايا التي يمكن تحقيق تقدم فيها.
- **العمل المشترك:** يمكن للطرفين العمل المشترك في مشاريع محددة تهدف إلى خدمة المجتمع في حضرموت، مثل مشاريع الحكم المحلي، ومشاريع إدارة الثروة.
- **الحوار الجنوبي الشامل:** يمكن للطرفين المشاركة في حوار جنوبي شامل يضم جميع القوى السياسية والمجتمعية في الجنوب، بهدف التوصل إلى رؤية مشتركة لمستقبل المنطقة.

خلاصة:

على الرغم من وجود بعض الاختلافات والتباينات بين مؤتمر حضرموت الجامع والمجلس الانتقالي الجنوبي، إلا أن هذه الاختلافات ليست جوهرية وعميقة بالقدر الذي لا يمكن تجاوزه. فمن خلال الحوار الجاد والعمل المشترك، يمكن للطرفين تذليل العقبات وتجاوز الخلافات، والعمل سويًا من أجل تحقيق مصلحة حضرموت والجنوب.

أسباب التباين الأخير: ما الأسباب التي أدت إلى ظهور التباينات والاختلافات بين مؤتمر حضرموت الجامع والمجلس الانتقالي الجنوبي في الآونة الأخيرة؟ وهل يعكس ذلك خلافًا حقيقيًا أم سوء فهم وإدارة للأزمة؟

يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى ظهور التباينات والاختلافات بين مؤتمر حضرموت الجامع والمجلس الانتقالي الجنوبي في الآونة الأخيرة، وتقييم ما إذا كان ذلك يعكس خلافًا حقيقيًا أم سوء فهم وإدارة للأزمة على النحو التالي:

أسباب الأزمة الأخيرة في حضرموت:

ووفقًا لما ذكره **أكرم العامري**، الأمين العام لمؤتمر حضرموت الجامع، خلال الندوة، فإن أسباب الأزمة الأخيرة في حضرموت تتلخص في ثلاث نقاط رئيسية:

- **اختلال الشراكة:** يرى العامري أن الشراكة في حضرموت، منذ تشكيل مجلس القيادة الرئاسي، أصيبت باختلال كبير جدًا ويتضح ذلك من خلال تقاسم السلطة والمحاصصة القائمة، حيث يشعر المؤتمر بتغييب حضرموت، وهذا واضح من خلال قلة تعيين أصحاب الكفاءة من أبناء حضرموت في المواقع المركزية.
- **سوء الإدارة:** يرى العامري أن هناك سوء إدارة تدار به حضرموت مركزياً ومحلياً.
- **ممارسات الفساد:** يرى العامري أن ممارسات الفساد ظهرت على السطح، ولم تعد مخفية على أحد، وأن هذا كان معلومًا مسبقًا من قبل مؤتمر حضرموت الجامع وحلف قبائل حضرموت، ولكن لم يتم التجاوب معه بشكل رسمي.

وعن السلطة المحلية، أشار العامري إلى أن السلطة المحلية في حضرموت رأت أن السهام أصابتها في هذه الأزمة ولم تصب المركز، وكان المأمول أن تتعامل السلطة بشكل أذكى وتصطف إلى جانب مؤتمر حضرموت الجامع وحلف قبائل حضرموت.

بالإضافة إلى ذلك، أكد العامري على أن السبب الرئيسي لحالة التردّي الخدمي والمعيشي في حضرموت هو سياسي، ويتمثل في التهميش والإقصاء الذي يعيشه أبناء حضرموت. ويرى أنه إذا لم يتم معالجة هذا السبب السياسي، فلن تتحسن الأوضاع.

مراحل العلاقة بين الانتقالي والجامع:

وفقاً لما ذكره **أكرم العامري** خلال الندوة، يمكن وصف المراحل التي مرت بها العلاقة بين مؤتمر حضرموت الجامع والمجلس الانتقالي الجنوبي في ثلاث مراحل رئيسية:

• المرحلة الأولى: التنافس السياسي (2 مايو 2017 - أبريل 2022)

كانت السمة الأساسية لهذه المرحلة هي التنافس السياسي على المشهد في حضرموت، وحاول كل طرف إظهار أنه صاحب النفوذ الأكبر في حضرموت والمهيمن على الرأي العام، أدى هذا التنافس إلى تباينات ومواقف صدامية على مستوى الإعلام والتوجه السياسي والتعبير عن قضايا المحافظة.

• المرحلة الثانية: التهدئة (أبريل 2022 - يونيو 2024)

بدأت هذه المرحلة بعد إعلان نقل السلطة وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي، سميت هذه المرحلة بمرحلة التهدئة بسبب زيادة التواصل واللقاءات وفهم وجهات نظر الطرف الآخر، أدت هذه الأمور إلى تهدئة، ولكنها لم تكن بمستوى مؤسسي، باستثناء الحوار الجنوبي الجنوبي الذي شارك فيه الطرفان في مرحلة معينة، كانت هذه الفترة هي الأكثر فهماً لتطلعات كل طرف.

• المرحلة الثالثة: الأزمة (يونيو 2024 - حتى الآن)

امتدت هذه الفترة لحوالي تسعة أشهر، وشهدت عودة إلى نوع من التنافس السياسي، يعزو العامري ذلك إلى كيفية تعامل المجلس الانتقالي الجنوبي وقوى سياسية أخرى مع الأزمة التي يقودها مؤتمر حضرموت الجامع وحلف قبائل حضرموت، لاحظ المؤتمر تعاطياً إعلامياً مضاداً من قبل المجلس الانتقالي لا سيما في القواعد التنظيمية داخل المحافظة، بشكل مضاد لهذه الأزمة، واصطفاقات مع بعض القوى التقليدية في حضرموت ضد توجه المؤتمر، لكن العامري أشار إلى أنهم بدأوا يعودون تدريجياً إلى الاستيعاب والهدوء في الأشهر الأخيرة.

تقييم طبيعة الخلاف:

انحرفت وجهة الأزمة الحالية لمؤتمر حضر موت الجامع باتجاه المجلس الانتقالي وكأنه صراع مع المجلس الانتقالي لحد الصدام المحتدم رغم انها كانت في البداية بين الجامع والسلطة المحلية والمركزية، فما الذي اوصلها إلى هذا الحال؟

يرى **عمرو البيض** أن هناك "سوء فهم" وإدارة الأزمة، وأن "بعض التصرفات" من بعض الشخصيات قد عكست صورة سلبية عن المجلس الانتقالي لقيادة مؤتمر حضر موت الجامع وحلف القبائل. لكنه يؤكد أن موقف المجلس الانتقالي كان واضحًا في الأزمة، وأن المجلس شكل لجنة تواصل حاولت الالتقاء بجميع الأطياف في حضر موت، بما في ذلك مؤتمر حضر موت الجامع، لإيجاد حزمة من المطالب المشتركة على المستوى المحلي، مؤكدًا أنهما يلعبان دورًا كبيرًا في ظهور التباينات والاختلافات بين الطرفين. ويرى أنه في المقابل، لا يمكن إنكار وجود خلاف حقيقي في بعض القضايا، مثل الوضع السياسي والإداري والأمني والعسكري لحضر موت، والتمثيل، والمشاريع المستقبلية. إلا أن هذه الخلافات، كما ذكرنا سابقًا، "ليست جوهرية وعميقة" بالقدر الذي لا يمكن تجاوزه.

وترى الدكتورة **هيفاء المعشي** أن الخلافات ليست عميقة وتؤدي إلى الاقتراع، وأن الطرفين يتشاركان في معظم المطالب، وأن المسألة تتعلق بالحل النهائي، وهي ترى أن هذه المسألة "مؤجلة" وبالإمكان الحوار فيها بشفافية والوصول إلى "تأجيل" نقاط الخلاف أو الوضوح.

باختصار: يمكن القول إن ظهور التباينات والاختلافات بين مؤتمر حضر موت الجامع والمجلس الانتقالي الجنوبي في الأونة الأخيرة يعود إلى مزيج من التنافس السياسي، وسوء الفهم وإدارة الأزمة، ووجود خلافات حقيقية في بعض القضايا. إلا أن هذه الخلافات ليست جوهرية وعميقة، ويمكن تجاوزها من خلال الحوار الجاد والمسؤول والعمل المشترك.

من يمثل حضر موت في العملية السياسية ومؤسسات الدولة؟

يمكن تحديد من يمثل حضر موت في العملية السياسية ومؤسسات الدولة، وتقييم مدى أحقية مؤتمر حضر موت الجامع في ادعاء تمثيل حضر موت، وتحديد الحد المقبول من متطلبات الحضرم الذي يمكن أن يحظى بدعم مختلف الأطراف، على النحو التالي:

يرى **أكرم العامري** أن مؤتمر حضر موت الجامع "لديه الحق" في التحدث باسم حضر موت، استنادًا إلى وثيقة المخرجات التي يعتبرها "محل إجماع لكل القوى" داخل حضر موت. ويؤكد المؤتمر أنه "الحامل" لهذه المخرجات وهو الذي يجب أن يمثلها واقعًا وأمام الناس، بينما يرى **عمرو البيض** أن المجلس الانتقالي الجنوبي في إطار

مشروعه السياسي "يمثل حضرموت، ويتساءل عما إذا كان مؤتمر حضرموت الجامع يمثل كل أبناء حضرموت، وهل المسألة تتعلق فقط بوثائق، أم بتمثيل حقيقي لحضرموت كمواطنين.

وفي الرد على هذا التشكيك، يرى **أكرم العامري** أن مجلس القيادة الرئاسي لا يمثل محافظات، بل يمثل قوى سياسية ومشاريع، وأن تمثيل حضرموت في هذا المجلس يجب أن يكون من خلال القوى السياسية التي تتبنى مشاريع سياسية وليس على أساس الجغرافيا.

لكن الدكتورة **هيفاء المعشي** تشير إلى أن السلطة المحلية هي الممسكة بزمام الأمور وتمثل السلطة المركزية، وأن تأثير كل من مؤتمر حضرموت الجامع والمجلس الانتقالي محدود في هذا الجانب.

وباختصار: مسألة من يمثل حضرموت في العملية السياسية ومؤسسات الدولة تظل محل خلاف بين الأطراف المختلفة. ويرى مؤتمر حضرموت الجامع أنه يمثل حضرموت استنادًا إلى وثيقة المخرجات، بينما يشكك المجلس الانتقالي الجنوبي في هذا الادعاء. ويبدو أن الحد المقبول من متطلبات الحضرم التي يمكن أن يحظى بدعم مختلف الأطراف يتمثل في تعزيز اللامركزية، والسعي إلى تحقيق حكم ذاتي حقيقي، والاتفاق على آلية مشتركة لإدارة الثروة.

تحت أي مظلة يندرج مشروع حضرموت؟ هل هو مشروع جنوبي أم مشروع مستقل؟ وما هو موقف كل طرف من المشاريع الأخرى المطروحة، مثل الدولة الجنوبية المستقلة أو اليمن الاتحادي؟

ويبدو أن الخلاف الجوهرى يكمن في تحديد هذه "المظلة" أو الإطار العام: هل هو دولة اتحادية فيدرالية (كما يطرح مؤتمر حضرموت الجامع)، أم دولة جنوبية مستقلة (كما يطرح المجلس الانتقالي الجنوبي)؟

يشير السيد **عمرو البيض** إلى أن "المشكلة التي واجهتنا حقيقة في التعاطي العملي مع مؤتمر حضرموت الجامع هي ما هو المشروع المستقبلي"، ويضيف أن عدم وجود رؤية واضحة المعالم لحضرموت في إطار مشروع جنوبي "أضعفت العمل المشترك" مع مؤتمر حضرموت الجامع. ويتساءل عما إذا كان هناك مشروع للعودة إلى شراكة مع صنعاء، وماذا يعني ذلك للجنوب.

ويؤكد السيد **أكرم العامري** إلى أن مؤتمر حضرموت الجامع يتبنى مشروعًا يهدف إلى أن تكون حضرموت إقليمًا في دولة اتحادية فيدرالية، لكنه لم يحدد أي مشروع وطني قادم بالتحديد، ولم يعلن موقفه صراحة من الدولة الجنوبية المستقبلية، ويؤكد على الجامع لا يسعى إلى أن يكون ضمن إطار المجلس الانتقالي الجنوبي، بل يريد

التعامل معه بندية سياسية، لكنه يؤكد على أهمية أن يحدد المجلس الانتقالي الجنوبي شكل الدولة الجنوبية الفيدرالية الاتحادية، بينما يرى المجلس الانتقالي الجنوبي من خلال مداخلات **عمرو البيض** أن مشروع حضرموت يجب أن يكون "جنوبياً"، أي جزءاً من الدولة الجنوبية المستقلة في إطار اللامركزية كهدف استراتيجي.

يرى **عمرو البيض** أن وضع حضرموت في حالة انتظار للمشاريع الناجحة هو خلل كبير، مؤكداً أن أبناء المحافظة يرفضون أن تُعامل حضرموت كمنطقة **عبور**. كما يتساءل عن مدى استعداد حضرموت **للعودة إلى صنعاء**، مشدداً على ضرورة معرفة رأي الشارع والمواطنين في هذا الشأن، ومطالباً بوضوح في النهج السياسي المتعلق بمستقبل حضرموت.

في المقابل، يؤكد السيد **أكرم العامري** أن حضرموت لن تعود إلى صنعاء أو لأي مركزية أخرى، وأشار إلى أن الحوثيين هم القوة السياسية الوحيدة التي تنادي بالمركزية، وأن عليهم التحدث في قضاياهم بجدية ومسؤولية. الدكتورة **هيفاء المعشي** ترى أن (**تحديد "المظلة"**) هي التي "يتسلل منها البعض لتوسيع الهوة بين الطرفين"، وتنبه إلى أهمية الوضوح في هذه النقطة لتجنب الخلافات وتحديد مظلة مشروع الحكم الذاتي لحضرموت أمر مهم، وتساءل عما إذا كان هذا الحكم الذاتي سيطرح تحت مظلة الجنوب في ظل دولة اتحادية جنوبية، أم تحت أي مظلة تحديداً وأي دولة اتحادية.

الخلاصة: تتضح من خلال النقاشات أن هناك تبايناً في الرؤى حول مظلة مشروع حضرموت. فبينما يرى المجلس الانتقالي الجنوبي أن حضرموت يجب أن تكون جزءاً من الدولة الجنوبية المستقلة، يفضل مؤتمر حضرموت الجامع إطاراً مبهماً في دولة اتحادية فيدرالية، مع التأكيد على أهمية اللامركزية وتحديد وضع حضرموت السياسي والاقتصادي والعسكري بشكل مفصل. ويؤثر هذا التباين على مواقف الطرفين من المشاريع الأخرى المطروحة، مثل الدولة الجنوبية المستقلة أو اليمن الاتحادي.

المقاربات والحلول: ما هي المقاربات والحلول الممكنة لتقريب وجهات النظر بين مؤتمر حضرموت الجامع والمجلس الانتقالي الجنوبي؟ وكيف يمكن البناء على المشتركات والاتفاقات لتحقيق مصلحة حضرموت والجنوب؟

يمكن تحديد المقاربات والحلول الممكنة لتقريب وجهات النظر بين مؤتمر حضرموت الجامع والمجلس الانتقالي الجنوبي، وكيفية البناء على المشتركات والاتفاقات لتحقيق مصلحة حضرموت والجنوب، على النحو التالي:

الحوار الجاد والمسؤول من أعلى المستويات المؤسسية داخل مؤتمر حضرموت الجامع والمجلس الانتقالي الجنوبي أمرًا ضروريًا، ويثمن مؤتمر حضرموت الجامع دعوة السيد عيروس الزبيدي للحوار، ويطالب بتحويل هذا التوجه إلى إجراءات تنفيذية واضحة، وما يجب أن يركز عليه ذلك الحوار من **تحديد للوضع السياسي والإداري والأمني والعسكري لحضرموت** وبقية المحافظات الجنوبية، والحصول على تطمينات بشأن المخاوف المشتركة، ويقترح السيد **أكرم العامري** أن يتم التعامل **بندية سياسية** بين الطرفين، دون سعي أي طرف إلى احتواء الآخر، كما يقترح أن يتم **الاعتراف** بحق كل طرف في تمثيل جمهوره ومواقفه السياسية.

ويقترح السيد **عمرو البيض** الاتفاق على **انتخاب سلطة محلية** من داخل حضرموت، وتقديم نموذج للإدارة الذاتية في الجنوب، ويرى أن ذلك يتطلب مرتكزات أساسية، مثل دعم النخبة الحضرمية وتعزيزها، والاتفاق على آلية للاستفادة من الثروة. وضرورة إعادة هيكلة إدارة المحافظة عبر انتخاب داخلي يشترك فيه جميع المكونات الحضرمية.

وتشدد الدكتورة **هيفاء المعشي** على أهمية **تحديد العدو المشترك**، والعمل تحت مظلة الجنوب، لتوحيد الجهود وتحقيق مصلحة الجميع، وضرورة العودة إلى **ثقافة التسامح** في حضرموت، والابتعاد عن العنف، والتركيز على استقلالية القرار الجنوبي والحضرمي، وتقترح صياغة مبادرة من قبل مجموعة من المختصين والأكاديميين، يتم طرحها على المجلس الانتقالي ومؤتمر حضرموت الجامع للاشتغال عليها في مجالات الحكم المحلي وإدارة الثروة، وترى أهمية عدم التركيز فقط على الجوانب العسكرية، بل يجب الاهتمام أيضًا بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتقديم خطط تنفيذية واضحة بمشاركة شعبية.

باختصار: تتطلب معالجة التباينات بين مؤتمر حضرموت الجامع والمجلس الانتقالي الجنوبي حوارًا جادًا ومسؤولًا، والتركيز على القضايا المحلية، والعمل المشترك على إدارة المحافظة والاستفادة من الثروة، بالإضافة إلى تفعيل دور المجتمع المدني وتحديد العدو المشترك. ويمكن أن تساهم مبادرات المجتمع المدني في تقريب وجهات النظر ووضع خطط تنفيذية واضحة بمشاركة شعبية.

دور المجتمع المدني: ما هو دور منظمات المجتمع المدني في حضرموت في تعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف الأطراف؟ وكيف يمكن تفعيل هذا الدور لتحقيق التنمية والاستقرار في المحافظة؟

لمنظمات المجتمع المدني في حضرموت دور حيوي في تعزيز الحوار والتفاهم بين الأطراف المختلفة وتحقيق التنمية والاستقرار، وترى الدكتورة **هيفاء المعشي** أن دور هذه المنظمات يكمن من خلال التعبير عن صوت الشعب، والمساهمة في تحقيق المصداقية، والتركيز على رؤية شعبية لاقادية، والعمل على الأصدقاء الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة، ووضع خطط تنفيذية واضحة، بالإضافة إلى الابتعاد عن العنف وتعزيز استقلالية

القرار يمكن تفعيل هذا الدور من خلال صياغة مبادرات عملية تشارك فيها مختلف الأطراف في مجالات الحكم المحلي وإدارة الثروة، والعمل مع القوى السياسية والمجتمع لوضع نواة لحكم ذاتي حقيقي، وإطلاق حوار جنوبي شامل.